

المعوقات النظرية والمنهجية للبحث في ظاهرة العنف الزوجي

The theoretical and methodological obstacles to research in the phenomenon of marital violence

د. لخضر غول، جامعة قالمة، الجزائر.

profghoul57@gmail.com

د. غزالة ابن فرحات*، جامعة قالمة، الجزائر.

benferhatghezala@gmail.com

تاريخ التسليم: (2020/03/11)، تاريخ المراجعة: (2021/01/09)، تاريخ القبول: (2021/06/27)

Abstract :

ملخص :

Contemporary societies have known many social ills that threaten their security and destabilize them. Among these scourges the domestic violence occupies an important place due to its detrimental effects. At this level it seems important to deploying an effective system of studies to know the origins of this violence and its implications to remedy it. Scientific research on this subject is still in its infancy and its results have not yet reached the level of global theory, because of several theoretical and methodological obstacles preventing the generalization of the diagnostic process and then the results obtained. For this reason we will attempt through this article to expose the most important of these obstacles, convinced that the knowledge of these obstacles will inevitably contribute to the search and the setting of a device of appropriate solutions.

Keywords : Social problems, marital violence, concepts, theoretical obstacles, methodological obstacles.

عرفت المجتمعات المعاصرة مشكلات اجتماعية أصبحت تُهدّد أمنها واستقرارها، من بينها "العنف الزوجي". هذه الظاهرة التي تطورت لتصبح مرضا اجتماعيا، يستدعي البحث لإيجاد سبل معالجته.

فالببحث في العنف لا يزال في مراحله الأولى ونتائجه لم ترتقي بعد إلى درجة النظرية العلمية الشاملة، بسبب عدة عراقيل منهجية ونظرية حالت دون التوصل إلى تعميم عملية التشخيص ومن ثم النتائج. لذلك سنحاول من خلال هذا المقال التعرض إلى أهم هذه المعوقات، إيماناً منا بأن معرفتها ستساهم حتماً في حلها.

الكلمات المفتاحية: المشكلات الاجتماعية، العنف الزوجي، المفاهيم، المعوقات النظرية، المعوقات المنهجية.

مقدمة:

مارس الإنسان العنف والقوة منذ زمن بعيد للحصول على المال والسلطة، فمورس على الضعفاء من بني البشر وعلى العبيد والنساء والأطفال. وقد شهد تاريخ البشرية أحداثاً كثيرة تميزت بالعنف، لخصها لنا فولتير في جملة معبرة قائلاً: "إن التاريخ ليس أكثر من صورة للجرائم والمحن الإنسانية". (عبد المختار، 1999، ص61) فقد كان العنف ولا يزال أحد شروط نمو الإنسان، الذي استطاع أن يسيطر على العالم باستخدام عدوانه وجبروته، فمارس العنف منذ البدايات الأولى لوجوده. وكانت أقدم الإشارات له ما جاء في قصة هابيل وقابيل (ابني آدم) وكيف قتل الأخ أخاه، وهي القصة التي وردت تفصيلها في القرآن الكريم في سورة المائدة، وفيها قول الله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (المائدة، الآية 30) فرغم التطور الذي عرفته المجتمعات البشرية بفضل التكنولوجيا الحديثة والمخترعات العلمية التي ساعدت على بناء هذا التطور السريع، إلا أننا نلاحظ أن كل ما حققه الإنسان من تقدم هائل على كافة الأصعدة والمجالات الحياتية مع مطلع القرن الجديد، لم يستطع القضاء أو على الأقل تهذيب النزعة العدوانية التي أصبحت تميز المجتمعات الحديثة وبالأخص علاقاتنا الأسرية. فالكثير من المهتمين من يرى أن العنف الأسري والزواجي بالتحديد، ما هو إلا ضريبة للحضارة والتنمية الحديثة ونتيجة للحياة المعاصرة، كون ضرائب التنمية والتحضر لا تكون إلا بالمشاكل الاجتماعية.

والحقيقة أن العنف الزوجي قد وجد منذ وجود الإنسان والشواهد التاريخية تؤكد ذلك، حيث يقول فيها الباحث الفرنسي جون كلود شينيه (J.C.Chesnais): "رغم الأصول القديمة للعنف، إلا أنه يبقى مرتبطاً بمختلف العلاقات التراتبية داخل المجتمع والمبنية على الجنس أو العمر. وفي هذا الإطار لعب الزواج دوراً كبيراً في عملية امتلاك الرجل للمرأة". (Chesnais, 1981, p.123) فالعنف ما هو إلا تعبير عن مكنونات غير مرئية في العقل الاجتماعي، تعتبره وسيلة تربية أو آلية من آليات نجاح قوامة الرجل على زوجته وأسرته مثلاً. ورغم كل ما صدر عن المجتمع الدولي من قرارات ومراسيم لمكافحة هذه الظاهرة، لا تزال المرأة إلى حد اليوم تشكل الضحية الأولى للعنف داخل الأسرة كما تؤكد معظم تقارير المصالح المختصة في خدمة ضحايا العنف. فإذا أخذنا على سبيل المثال ما يحدث في الجزائر، نجد نتائج التحقيق الوطني الذي أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية بالتنسيق مع وزارة العدل وبعض الجمعيات الوطنية سنة 2003م والذي استهدف دراسة النساء المعرضات للعنف عبر كامل الولايات الجزائرية، تؤكد أن 82.4% من النساء الضحايا اللواتي تلجأن إلى خلايا الاستماع المختصة و67.3% من اللواتي تلجأن إلى المؤسسات الصحية المختلفة، تم تعنيفهم من قبل أزواجهن. (INSP, 2005, p.213) وقد أشار إلى ذلك انتوني غدنز (A.Guidnez) قائلاً: "في الواقع إن البيت هو المكان الأكثر خطورة في المجتمع الحديث. وبلغه إحصائية إن احتمال أن يتعرض أي شخص من أي عمر ومن كلا الجنسين لهجوم جسدي في البيت، يعد أكبر منه في الشارع ليلاً. فربح الجرائم في المملكة المتحدة

يرتكبها واحد من أفراد الأسرة ضد فرد آخر فيها، وعادة ما تكون الضحية هي المرأة." (برنارد، 2002، ص101)

فقد أصبح العنف الزوجي يشكل فعلا ظاهرة مستهجنة وخطيرة تهدد كل من الأفراد، جماعة الأسرة والمجتمع. ومع ذلك تبقى البحوث والدراسات في هذا المجال ضعيفة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب وغير قادرة على انتاج نظرية علمية شاملة وموحدة، تستطيع تفسير السلوك العنيف الذي قد يحدث بين الزوجين. وقد اختلف المهتمون في تحديد أسباب هذا القصور فمنهم من أرجعه لتأثير العوامل السوسيو - ثقافية، ومنهم من ربطه بفلسفة العلم والبحث الاجتماعي، ومنهم من نفى نهائيا صفة الظاهرة الاجتماعية عن العنف الزوجي واعتبره مجرد حادث عابر عادة ما يقع بين الزوجين. في إطار كل هذه التفسيرات والمبررات، سنحاول من خلال هذا العمل التعرض لأهم المعوقات المنهجية التي تواجه البحث في هذه الظاهرة والتي تحول دون إمكانية تعميم نتائجها والاستفادة منها. حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية: هل يشكل العنف الزوجي ظاهرة اجتماعية؟ ما مدى تأثير مشكلة تحديد المفاهيم على البحث في هذه الظاهرة؟ وهل للاختلاف في إدراك العنف بين الطرف المعتدي والضحية تأثير على نتائج البحث في هذا الموضوع ومن ثم في وجود قاعدة بيانات إحصائية علمية وموثوق فيها تمد الباحثين بالمعطيات العلمية وتساعدهم في دراساتهم.

2. العنف الزوجي كظاهرة اجتماعية:

يشير العنف الزوجي إلى كل وضعية في إطار العلاقات الأسرية يستخدم فيها أحد الزوجين علاقة القوة من أجل المراقبة والتحكم في الطرف الآخر. فكونه يشمل استخدام القوة والتهديد فإن ذلك يعني تمثله في صورتين أساسيتين: الأولى عبارة عن الإحساس بالخطر المستمر الذي تشعر به الضحية، والثاني في إمكانية تعرضها للقتل. وبين هذين القطبين يوجد مجموعة من السلوكات اليومية كالسب والشتم والضرب والجروح الخطيرة والعنف الجنسي والسيكولوجي وغيرها من السلوكات المهينة. (Monnier, 1998, p.50) وعلى العموم يمكن ملاحظة شكلين للعنف الزوجي: عنف رد فعلي (réactionnelle) وعنف فعلي (actionnelle)، وعادة ما يكون الأول مشروع لأنه يقع للرد و/أو الإجابة على اعتداء تعرض له صاحبه (يضربك أحد فترد له ضربته). أما الشكل الثاني فيتمثل في الفعل العمدي الذي يهدف إلى السيطرة على الآخر وإذلاله ومن ثم إيذائه. (Hirigoyen, 2005, p.10) رغم كل هذه المخاطر فقد اضطر العالم الانتظار حتى سبعينات القرن الماضي مع تطور نشاط الحركات النسوية، ليشرع في الاهتمام العلمي بالعنف الزوجي وتأثيره على الضحايا، حيث كانت هذه الظاهرة في الماضي محل تجاهل الكثيرين بحجة أنها تتميز بالخصوصية (كونها تقع داخل الإطار الضيق للأسرة). فالجزائر مثلا لم تسجل أي اهتمام جاد بهذه الظاهرة من قبل الجهات الرسمية إلا مع مطلع سنة 2005م ونشر نتائج التحقيق الوطني الذي أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية بالتنسيق مع وزارة العدل وبعض الجمعيات الوطنية خلال الفترة الممتدة بين 21 ديسمبر 2002م و 21 ماي

2003م. (INSP, 2005, p.-p.190-211) حتى أن الإعلام وخاصة المكتوب منه، لا يزال يعالج هذه الظاهرة على أنها أفعال أو حوادث هامشية رغم كونها أصبحت تحدث على فترات متقاربة تكاد تكون يومية، مما أثر سلبا على إمكانية الاهتمام الكافي بها رغم تداعياتها الخطيرة وانتشارها على نطاق واسع. وقد يكون السبب أو حتى النتيجة لذلك هو قلة الإحصائيات التي تصل الجهات الرسمية، إذ عادة ما تخص فقط حالات العنف الجسدي التي يتم الإبلاغ عنها لدى مصالح الأمن والعدالة، الأمر الذي لا يعكس واقع الظاهرة. فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر الدول العربية، نجد أن غالبية التقارير والدراسات فيها لا تتضمن أرقاما أو معلومات عن حجم الظاهرة، لأن التدخل في الحياة الأسرية للمرأة مازال يعد ضمن المحرمات، وخصوصياتها تدخل في حيز " السر المقدس"، مما دفع بالمهتمين إلى التأكيد على ضرورة التعامل مع هذه الإحصائيات بنوع من الحذر والانتقاء الشديدين، بسبب محدودية القيمة العلمية للمعطيات المستقاة، والتي لا تسمح إلى حد اليوم بمعرفة مدى انتشار هذه الظاهرة. (Maneira, 2006, p. 2) الأمر الذي كان له وقعه على مدى تقدم البحث العلمي في هذا المجال، بسبب تأثير مثل هذه المعوقات وغيرها على عملية تشخيص الظاهرة تشخيصا دقيقا وإيجاد الحلول المناسبة لها.

3. إشكالية تحديد المفاهيم: (العنف الزوجي-الضرب)

ما زالت مسألة المفاهيم وتحديداتها في العلوم الاجتماعية قضية مطروحة بين العلماء والباحثين، ومازال البعض ينظر للعلم على أنه لا يقوم إن لم يتمكن من تحديد مفاهيمه بدقة مطلقة. فالمفاهيم تمثل همزة الوصل بين النظرية والميدان، كونها اللغة المشتركة بين الباحث والقارئ. فالمفهوم هو تصور ذهني عام ومجرد لظاهرة أو أكثر وللعلاقات الموجودة بينها، لذلك تعد عملية تحديد المفاهيم خطوة أساسية في البحث العلمي، إذ من خلالها يبرز الدور الفعال في تحديد مسار العلم. كما أن حسن توظيف المفاهيم يمكن الباحث من التحكم في بحثه بطريقة سليمة وصحيحة، وكما يقول موريس أنجرس: "إن هذه العملية تسمح بتحديد الغموض والشكوك وتعمل على ضبط موضوع البحث، مما يسهل العمليات المولية وخاصة الحصول على بيانات تساعد على منع الأحكام عما الذي يمكن اعتباره مؤذ وعنيف. (أنجرس، 2004، ص 159)

يبدو أن معالجة المفاهيم أصبحت مشكلة تواجه الباحثين في العلوم الإنسانية عموما وفي علم الاجتماع بصفة خاصة، ويزداد الأمر صعوبة عندما يتعلق الأمر بالعنف عامة والعنف الزوجي تحديدا، إذ يكاد يكون من الصعب تقديم تعريف موحد له، بسبب اختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذا الصدد. فعلماء السياسة يعرفونه بطريقة مختلفة عن علماء الاجتماع وهؤلاء بدورهم يختلفون في تعريفهم له عن علماء النفس أو علماء الجريمة والقانون. كما أنه يعرف أحيانا بطريقة تختلف باختلاف الأغراض التي يراد الوصول إليها وباختلاف الظروف المحيطة أيضا. ويعزى هذا الاختلاف إلى تعدد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها ظاهرة العنف، وكذلك تعدد الرؤى والمنطلقات الفكرية والإيديولوجية، حيث

يلاحظ أن السلوك الذي يوصف بالعنف يختلف من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى. ففي المجتمع الإسلامي أخذت قضية الضرب بين الزوجين موقعا خاصا، حيث أنه وردت الإشارة إلى هذا السلوك في النص القرآني في الآية الرابعة والثلاثون من سورة النساء. ورغم ورود لفظ "أُضْرِبُوهُنَّ" وبهذه الصيغة في القرآن الكريم مرة واحدة فقط (إن الضرب المشار إليه لم يكن بمعنى الإيذاء الجسدي والأذى المعنوي)، إلا أن تأويلاته التاريخية انصرفت بفهم الأفراد وممارساتهم له إلى معاني اللطم والصفع وما شابهه، وما يتبع ذلك من مشاعر الألم والمهانة. وتؤكد الشواهد الواقعية وجود طرفين يستغلان هذا المفهوم استغلالا سيئا، الأول: من يسيء استعماله من الأزواج نتيجة لضعف الالتزام بالإسلام، أو لفهم خاطئ لقيمه أو استجابة لموروث اجتماعي ثقافي خاطئ. والثاني: من استثمر هذا المفهوم للطعن في الإسلام نفسه ومن ثم التهجم عليه وعلى أهله، بحجة الدفاع عن المرأة التي تتعرض للإهانة والضرب، لأن الإسلام يجيز للزوج (كما يدعون) أن يضرب زوجته استغلالا للظروف التي قد تجبرها على الصبر بسبب الحاجة المادية أو الخوف على الأبناء، مما يؤدي إلى قهرها وإخضاعها على غير رغبتها.

من جهته فإن الاستخدام القاموسي لكلمة العنف قد لا يقدم تعريفات تلم بالنطاق الواسع للاستخدامات الحديثة له. فقد أصبح يشير إلى صور متعددة كالعنف الفردي والعنف الجماعي، وإلى أبعاد مختلفة تتراوح بين الهجوم المباشر والهجوم النفسي، أو كذلك إلى الأشكال الظاهرية المكشوفة كالحروب والشعب والثورة والتباعد، في مقابل الأشكال الخفية كتلك التي تمارسها الدولة والنظم السياسية للحد من ممارسات الأفراد لحرياتهم. ولعل التوسيع للظواهر وأشكال السلوك العنيف، هي التي جعلت مفهوم العنف يتعدى تعريفه القاموسي، بل هي التي جعلت تعريف العنف يتشعب ويجلب ضروبا من الخلاف. (O.M.S., 2002, p.-p. 1-21)

وقد أثار مفهوم العنف الزوجي وكذا الأسري نفس المواقف والاختلافات، عبّر عليها كاظم الشبيب قائلا: "إنه عندما تجمع كل من كلمة العنف والأسرة لتكوّنان جملة "العنف الأسري"، فإنهما تحدثان ارتباكاً حقيقياً في المدلولات المقروءة عن مفردة الأسرة. وذلك لأن مفردة العنف تمثل الانحراف والشذوذ عن الطبع السوي للإنسانية، بينما مفردة الأسرة هي الأصل والقاعدة الثابتة المتوافقة مع الطبيعة البشرية. وهذه الحقيقة يصطحبها الإنسان عندما يسمع جملة "العنف الأسري" لأنها تعبر عن واقع سلبي وغير مرغوب فيه في آن واحد. فالتناقض الظاهر في اجتماع المفردتين يعبر عن وجود ارتباك ما أو خلل ما في المنظومة الاجتماعية والثقافية التي يسير وفق نسقها المجتمع الذي يكثُر فيه استخدام هذا المصطلح". (O.M.S., 2002, p. 19)

وقد اختلفت المصطلحات والمفاهيم الدالة على ظاهرة العنف الذي يحدث داخل الأسرة حسب المرجعيات النظرية المختلفة لكل باحث والمجال الذي تدرس فيه هذه الظاهرة. فالأنجلو ساكسون عادة ما يستخدمون عبارة "العنف المنزلي" (Violence Domestique) للدلالة على هذا العنف الذي عرفه طه عبد العظيم حسين على أنه: "العنف الذي يحدث غالبا في محيط الأسرة ويشمل إساءة معاملة

الزوجة وإساءة معاملة الطفل وإساءة معاملة كبار السن. [...] ويتعبّر آخر هو عبارة عن أي تهديد أو إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية تتم بين أعضاء الأسرة. فهو سلوك يصدر عن قصد وعمد من المعتدي لإلحاق الأذى والضرر بالضحية. " (مكي والعجم، 2008، ص 29) ويبقى هذا المفهوم غامض كونه يركز فقط على الإطار الضيق للبيت، الأمر الذي أثار انتقاد الحركات النسوية لأن المرأة لا تتعرض للعنف من قبل زوجها أو حبيبها داخل البيت فقط وإنما خارجه أيضا. لذلك نجد هذه الحركات تفضل استخدام عبارة " العنف المبني على أساس التمييز الجنسي " (La violence séxiste) أو كذلك " عنف النوع " (La violence du genre). (Hirigoyen, 2005, p. 12)

وهناك من يفضل استخدام مصطلح "عنف الزوجين" (La violence du couple) فتباينت الاتجاهات النظرية في تحديدها لهذا المصطلح: فنظريات الجندر مثلا تختلف في تناولها للمفهوم حيث يركز بعضها على العلاقة المبنية على التقسيم الجنسي للأدوار بين الجنسين، فيما ركز البعض الآخر على الجانب العضوي والاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة. من جهة أخرى نلاحظ أن النظرية الماركسية بمختلف توجهاتها (الكلاسيكية والمحدثة) قد اعتمدت في تفسيرها للظاهرة على مبدأ علاقة القوة والاستغلال التي تربط الرجل بالمرأة وتجسيدها في شكل صراع دائم بينهما. لكن رغم كل هذه الاختلافات التي تأسست عليها هذه المقاربات، إلا أنها تشترك كلها في اعتبار عنف الزوجين يشير إلى كل مظاهر الإساءة التي تحدث في إطار خصوصية العلاقة الزوجية، عندما يحاول أحد الطرفين (مهما كان جنسه) فرض سلطته على الآخر باستخدام القوة. [...] فعنف الزوجين ليس إلا تجسيدا لسيطرة القوي على الضعيف وبالطبع فالمرأة ثقافيا تمثل الطرف الضعيف، وهو الأمر الذي ركزت عليه نظريات التعلّم الاجتماعي التي اعتبرت المجتمع وبالأخص الأسرة، المسؤول الأول على انتشار هذه الظاهرة من خلال تنبئها لأساليب تنشئة اجتماعية تركز مبدأ اللامساواة وفرض منطق التفوق في التعامل بين الجنسين، وبالطبع فإن الذكر في هذه الحالة ينال الصدارة في مواجهة الأنثى. ورغم أن هذا العنف قد يتسبب فيه الزوج كما قد تتسبب فيه الزوجة، إلا أنه ونظرا لتأثير بعض المتغيرات البنائية للمجتمع، يصبح العنف الممارس ضد الزوجة هو الأكثر انتشارا كون 98% من الحالات التي تم إحصاءها عبر العالم، كان الزوج هو المعتدي فيها. (Agence de la santé publique du Canada, s.d.) كما بينت معطيات التحقيق الوطني في الجزائر لسنة 2003م، أن أغلبية الحالات المدروسة أشارت إلى الزوج كمتسبب أول في حالات الاعتداء، إذ يشكل البيت الزوجي ثلاث أرباع العدد الإجمالي لمكان الاعتداء بنسبة 73%. (INSP, 2005, p.190-211)

وهناك من يعتمد عبارة " العنف الزوجي " (La violence Conjugale) للإشارة إلى العنف الذي يحدث داخل الأسرة. فحسب الإدراك العام فإن عبارة "عنف زوجي" تشير إلى العنف الذي يحدث في إطار علاقة زوجية خلال المشاجرات المختلفة التي تقع بين الشريكين. وهذه الوضعية تشمل التبادل في الاعتداءات، كون التفاعل اليومي بينهما يدفع بكل طرف إلى اتهام الآخر بأنه السبب في بداية الشجار

الذي قد يتطور إلى شكل عدواني لفظي أو جسدي من الرجل أو المرأة. ويبقى العنف يمثل الإخفاق الوظيفي للأسرة كونه ينجم عن رغبة واعية في تشكيل الآخر بهدف فرض السيطرة الذاتية والتحكم فيه. (Walzer Lang , 2005, p-p. 252-256)

ونلاحظ أن هذا المفهوم قد تطور مع تطور بنية المجتمع فسابير بذلك التغيرات التي طرأت على بنية وأشكال الأسر، فلم يعد يركز على الزوج أو الزوجة فحسب، بل أضاف إليها عبارة الخليل (Le concubin) وفتح مجال البحث ليشمل العنف الذي يحدث خارج البيت الأسري. وقد ظهر في تقرير المنظمة العالمية للصحة (OMS) سنة 2001م، مفهوم جديد هو العنف الممارس من الشريك الحميم (Violence par un partenaire intime)، مما يوسع حلقة المعتدين ليضم أشخاص لم تكن معهم حياة مشتركة. (Walzer Lang , 2005, p. 256)

والجدير بالذكر أن الاختلاف بين المهتمين بدراسة ظاهرة العنف الزوجي لم يتوقف عند التسميات أو اختيار المفهوم المناسب للظاهرة، وإنما شمل كذلك المعاني والدلالات التي قدمت من طرف كل واحد منهم. فحتى وقتنا الراهن لم يتحقق الإجماع حول تعريف العنف الزوجي، وانحصرت جهود الباحثين في إطار التحديد الإجرائي له: فمنهم من عرفه في إطار المشروعية، فاعتبره كل استخدام غير مشروع للطاقة أو القوى الجسمانية لشخص ينتج عنه ضرر مادي جسماني لمن يقع عليه العنف. وبذلك يدخل تحت هذا التعريف كل فعل غير مشروع ينتج عن جريمة من الجرائم الماسة بحق الإنسان في الحياة أو حقه في سلامة جسمه أو عرضه، والتي قد تظهر في شكل القتل العمد أو الشروع فيه والضرب المفضي إلى الموت، والضرب المحدث لعاهة أو البسيط، والاغتصاب وهتك العرض، والحرق العمدي إذا ارتكب هذا الفعل ضد أحد أفراد الأسرة. (Walzer Lang , 2005, p. 256)

ومن الباحثين من اهتم في تحديده للمفهوم بالجانب العلائقي للظاهرة، حيث يحدد ديوريف فارونبو (J.P.Durif Varembont) العنف الزوجي بأنه علائقي يتميز عن غيره من أنواع العنف الأخرى والتي لم يحدد فاعلها بوضوح. ففي الأولى يصدر الفعل العنيف عن فرد نعرفه مما يستتبع (بالضرورة) صدمة بسبب نتائجها الوخيمة، لأنه عنف ينتهك قوانين القرابة والروابط الأسرية، فيجر معه آثارا تنسم بفقدان الثقة بالذات وبالأخر ويزعزع كيان الهوية الداخلية. ففي هذا العنف تتدخل عدة عناصر سيكولوجية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية، مما يستدعي معالجة الموضوع من عدة جهات نظر. فهو ينجم عن علاقة أو رابط معقد "اغترابي" و"نزواتي" يعبر عنه برمزية في المواقف والأفعال [...] ولا يمكن فيها للكلمات أو العبارات (Les paroles) أن يكون لها تأثير فعل السحر، لأنه لا يمكن البوح بكل شيء [...] وحسب الباحث دائما، فإن العنف يحتضن خلال فترة يتظاهر فيها الطرف المعتدي وخاصة الضحية بالنسيان ليحل الكره فيها محل الحب، وتتعمد الثقة في ظل علاقة ذاتية منحرفة. (مكي والعجم، 2008، ص 48)

تجدر الإشارة إلى كون معظم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، كانت ولا تزال تركز على "علاقة النوع" بين الرجل والمرأة. فقد جاء في قاموس العلوم الاجتماعية لأحمد شفيق السكري حسب إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن العنف الزوجي يشير إلى "أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس، الذي يترتب عليه أو من المحتمل أن يترتب عليه أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك القيام بالتهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". (عبد الغني، 1996، ص 44) وعليه يصبح العنف الزوجي هو أي عمل عدائي أو مهين تدفع إليه عصبية الجنس، يرتكب بأية وسيلة بحق أية امرأة لكونها امرأة ويسبب لها أذى نفسي أو بدني أو جنسي أو معاناة. وهذا المعنى يتوافق والتوجهات البنائية الوظيفية التي تتبنى الطرح الذي مفاده أن العنف الزوجي هو نتيجة للوضع الاجتماعي القائم الذي يرسخ فكرة تقسيم الأدوار والتباين بين الجنسين. حيث ترى ليلي عبد الوهاب أن العنف الأسري هو أيضا أحد أنماط السلوك العدوانى الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع. (الشبيب، 2007، ص 20)

ومن المهتمين من ركز في تحديده للمفهوم على أطراف العلاقة العنيفة (المعتدي والضحية). فهذا طه عبد العظيم حسين يعرفه بأنه سلوك يتسم بالعدوانية يصدر عن الزوج تجاه الزوجة بهدف الهيمنة والسيطرة وإخضاعها في ظل علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا وبدنيا ونفسيا، مما يتسبب في إحداث أضرار جسمية أو نفسية تلحق بها. (عبد العظيم، 2008، ص ص 27-28) وعلى هذا يشير المفهوم إلى تعمد الإضرار بالمرأة. وقد يكون شكل هذا الضرر ماديا من خلال ممارسة القوة الجسمية بالضرب والركل والدفع وغيرها، أو معنويا من خلال تعمد الإهانة النفسية بالسب أو الشتم أو التجريح أو الازدراء والتقليل من الشأن والأهمية للضحية، والعزلة والاعتداء الجنسي عليها.

وهناك من ركز على الضحية فاعتبر العنف الزوجي أنه الاستخدام العمدي والفاحش (Abusive) لعلاقة القوة، كما يشكل إضرارا عمديا لتكيف الآخر داخل المجتمع، وعليه فإنه يحطم الضحية. وهذه الوضعية عادة ما تؤدي إلى فقدان الذات والشخصية وعدم الثقة في القدرات الخاصة واللاتوازن. أما من نتائجها فنذكر الانغلاق على الذات والانطواء ونمو الإحساس بالذنب والخوف، وخاصة إحساس الضحية بالخجل والفضيحة. (Hirigoyen, 2005, p. 86) أما المختصون في الخدمة الاجتماعية فيعرفونه بـ: مجمل السلوكيات العدائية والعدوانية بين أفراد الأسرة والتي ينتج عنها جروح وأذى وإذلال، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى موت الضحية. ويندرج ضمن هذه السلوكيات كل من الإساءة البدنية، الاغتصاب، تحطيم الممتلكات والحرمان من الحاجيات الأساسية. (Jaspard, 2005, p. 31)

مما سبق يتضح لنا حجم الاختلافات والتي من شأنها أن تعيق إمكانية وضع تعريف موحد للظاهرة، ومنه عرقلة أي محاولة لتعميم نتائج البحوث الميدانية التي تجرى على الصعيد المحلي، القومي، أو الدولي. ومع ذلك تبقى عملية تحديد المفهوم أقل تأثيراً على البحث في هذا الموضوع، إذا ما قورنت بعوامل لها هي الأخرى تأثير على عملية التقصي وفهم ميكانيزمات هذه الظاهرة، ونذكر على سبيل المثال الاختلاف الموجود بين أفراد المجتمع وخاصة المعتدي والضحية في إدراكهم للسلوك العنيف في مظاهره وأشكاله، خاصة إذا علمنا أنهم المصدر الأساسي للمعلومة في هذا المجال.

4. إشكالية إدراك طبيعة السلوك العنيف ومظاهره:

أظهرت نتائج الدراسات الميدانية التي قام بها الباحث الفرنسي دنيال فالزر لانغ (Daniel Walzer Lang) وجود اختلاف كبير بين كل من الزوج والزوجة في تحديدهما للسلوك العنيف ومن ثم إدراكهما للعنف الزوجي، كل حسب إطاره المرجعي وخاصة واقعه المعاش. فالكل يصرح أنه يوجد عنف وعنف: عنف خفيف وعنف خطير، عنف مقبول وعنف مرفوض. لكن الملاحظ أيضاً أن مواقفهم متناقضة أمام موضوع العنف: فهم من جهة يؤكدون بأن الموضوع لا يهمهم لا من بعيد ولا من قريب ولا يريدون أن يظهروا كمعتدين أو ضحايا. ومن جهة أخرى نجد أنهم ينتظرون أول فرصة تسمح بلقائهم من أخصائيين، حتى يعبروا عن تجاربهم الشخصية مع العنف. فرغم تعدد مظاهر العنف الزوجي، إلا أن الأبحاث والدراسات الميدانية تؤكد بأنها ليست دائماً مشخصة من طرف الفاعلين سواء كانوا ضحايا أو معتدين. لكن هناك إجماع لديهم على اعتبار العنف هو الضرب فقط. وقد لاحظ (فالزر لانغ) وجود اختلاف كبير بين المعتدي والضحية حول إدراكهما للعنف، حتى عند سردهما نفس الحادث الذي عايشاه. إذ أن هناك بعض الأفعال التي وصفها الرجال المعتدون بأنها مظاهر شديدة للعنف، بينما لم تعتبرها النساء الضحايا عنفاً، كما حدث في قصة "الزوجين وحبة البيض". (حلمي، 1999، ص 9) هذه القصة تتمثل في معاقبة زوج غاضب لقرينته بضربها بحبة بيض على رأسها. فخلال تصريحاته لجماعة البحث اعتبر هذا الفعل على حد تعبيره: "ألف مرة أعنف من عملية الصفع". لكن في المقابل نلاحظ زوجته (الضحية) لم تصف ولو مرة واحدة هذا الفعل بالعنف، بل اعتبرته حركة غير جادة، هدفها الوحيد هو خلق إحساس بالخوف لدى الضحية أو أبنائها. والحقيقة أن مثل هذه القصص كثيرة التكرار والحدوث داخل الأسر، حتى وإن لم تكن وسيلة العنف دائماً "حبة بيض". لكن الأمر المحير من خلال هذه القصة هو أنه عندما طرحت على مجموعتي الرجال والنساء (بشكل منفرد)، كانت ردود أفعالهم متباينة تماماً: إذ بينما اعتبرتها مجموعة الرجال عنفاً جسدياً دون أي نقاش، كانت ردود أفعال النساء مختلفة، تجمع كلها على اعتبارها حركة ضغط أو احتقار أو مجرد أفعال دنيئة لا تستحق الاهتمام وترفض إطلاق عبارة عنف عليها. (مكي والعجم، 2008، ص-ص 47-48) كل هذه التباينات تجعلنا نتساءل عن مدلول العنف لدى الأزواج والزوجات سواء أكانوا ضحايا أو معتدون؟

1.4 العنف من منظور الزوج المعتدي:

أكدت مختلف الدراسات المتتبعة للرجال المعتدين، أنهم في البداية يواجهون وضعيات العنف التي يتسببون فيها بموقف رافض تماما للظاهرة. لكن بعد تخليهم عن هذا الموقف وتقبلهم لفكرة مسؤوليتهم فيما يحدث، فإنهم سرعان ما يعترفون بلجوتهم لاستخدام العديد من أشكال العنف بشكل دائم ومستمر. وفي كثير من الأحيان يتم الجمع بين أكثر من شكل من أشكال العنف، كالعنف الجسدي مع العنف النفسي والعنف الكلامي... الخ. ويتوقف اللجوء لاستخدام مختلف هذه الأشكال (سواء كان بشكل منفرد أو متراكم) على اختيار الزوج. فالكثير منهم يصرح أن اختيار شكل العنف المناسب يرتبط بنوع العلاقة مع الزوجة، شخصيتها والحدود المقبولة للعنف. وكتشبيبه لهذه الحالة يمكن القول إن الرجل يملك سلة بها أشكال مختلفة للعنف يختار منها الشكل الذي يناسبه ويساعده على تحقيق غايته.

فمن خلال العديد من التصريحات أكد الرجال أنهم لا يلجئون إلى استخدام العنف مع زوجاتهم إلا إذا كان هناك هدف أو غاية من وراء ذلك، كالبحث عن الهدوء، إرغام الزوجة على الرضوخ للأهواء، تأكيد قوته، إسكات الزوجة... الخ. وعليه فإن نظرة الرجل إلى العنف واسعة، إذ يعتبره كل فعل يمارس ضد جسد الآخر في شكل تسلسلي ودائم، يشمل العنف الجسدي، السيكولوجي، اللفظي وفي بعض الأحيان الجنسي، بحيث يكون الهدف منه التأثير في الآخر حتى يتم تحقيق الرغبة الخاصة خلال أي صراع. (Walzer Lang, 2005, p. 256) وقد صرح الرجال أنه في حالة تعرضهم لمؤثرات خارجية من طرف زوجاتهم كالغضب مثلا، فإن رد فعلهم لا يكون فوريا بل عادة ما يؤجل إلى أيام أو حتى أسابيع، إلى أن تقوم الزوجة بفعل أو حركة أو قول سيء (قد يكون تافها) يعتبره فرصة للاعتداء عليها. وقد تكون هذه الحركة أو الكلمة بمثابة القطرة التي يفيض الكأس من بعدها. وهذا ما يفسر عجز الرجال في كثير من الأحيان على تقديم تبريرات مقبولة لسلوكياتهم العنيفة. ومن خلال هذه السلوكيات المتكررة سوف تتحقق السيطرة الكاملة عبر التأثيرات المستمرة للعنف، إذ يجب أن تكون الزوجة دائما في حالة خوف وذعر مستمرين.

أما فيما يخص العنف الجنسي والاعتصاب بالتحديد، فقد اتضح أنه في العادة لا يؤخذ بعين الاعتبار ولا يصنف ضمن أشكال العنف الزوجي، لأنه حسب الأزواج لا وجود للاغتصاب بين الزوجين وأي ممارسة للقوة في هذه الحالة فهو ليس إلا شكلا من الأشكال العادية لممارسة الذكورة ولا تحتوي على أي نية للتنظيف. فهي تتدرج ضمن ممارسة الزوج للحقوق الزوجية. وبذلك نلاحظ كيف يتحدد إدراك الزوج المعتدي للعنف الذي يتسبب فيه ضد زوجته، وكيف أن هذا التحديد يرتبط بالدرجة الأولى بغاياته ونيته من وراء هذا السلوك. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن إدراك الزوجة (الضحية) من جهتها لذات العنف ومحددات هذا الإدراك؟

2.4 العنف من منظور الزوجة الضحية:

يلاحظ (فالزر لانغ) أن تصريحات النساء اللواتي كن ضحية للعنف دائما ما تربط هذا الفعل بالألم. فالكثير منهن قدرات على تحديد أي مكان من جسدهن يوافق أي حادث عنف تعرضن له. وعليه

فإن المرأة لا تعتبر الفعل الموجه ضدها عنفاً إلا إذا استطاعت أن تحدد درجة ألمه ونية الزوج في إيلاها. وبذلك تبرز مجموعة من الأفعال التي لا تعتبرها النساء عنفاً كالدفع، الشتم، الصراخ والتهديد... إلخ. (Walzer Lang, 2005, p. 257) فالمرأة في تحديدّها للعنف لا تتذكر إلا الشكل الجسدي الذي يتسبب لها في الألم. أما الأشكال الأخرى فهي تصفها بأنها إهانات بسيطة يمكن تحملها. في المقابل نلاحظ أن النساء الضحايا اللواتي حصلن على مساعدات مادية أو معنوية وخاصة تلك اللواتي تعرضن لعمليات التحسيس لما يحدث لهن، كانت عملية تحديدهن للعنف مختلفة، حيث تم إقحام بعض أشكال العنف السيكولوجي أو اللفظي، لكن كن دائماً تجدن مبررات لهذه الأفعال حيث تضيف في نهاية تصريحاتهن أن ذلك قد وقع فوق إرادة الزوج، وأنه لم يرغب ذلك بل كان في حالة غضب وفقدان للسيطرة. وقد يعود تفسير هذا الموقف إلى رفض الزوجة صفة "المرأة المعتقة" أو "الضحية" وأن يكون المتسبب في ذلك هو الرجل الذي أحبته وتزوجته، لذلك فإن رد فعلها يكون بالتخفيف من حدة العنف الذي تتعرض له، بوصفها فقط للأشكال التي ينتج عنها آلام جسدية وتجاهلها للأشكال الأخرى.

يمكن تحديد مفهوم العنف من منظور الزوجة الضحية على أنه: "مجموع الأفعال المتقطعة وغير المستمرة والمتمثلة أساساً في عمليات الضرب التي تقع عن طريق الصفع، اللكم أو استخدام أداة، على أن يكون الهدف من ورائها إيلاهم الآخر. (عبد الوهاب، 1994، ص 10) وهذا لا يعني أن الأشكال الأخرى للعنف لا تؤلم المرأة، لكنها تعجز في كثير من الحالات عن التعبير عن إحساسها بالخوف الذي ينتابها لمجرد سماع صوته، خطواته أو كذلك مفتاحه في الباب عند رجوعه إلى البيت، أو حتى التعبير عن الخوف من النظر إلى سمات وجهه وتغييراتها المفاجئة في لحظة من الغضب. وعليه فإن إدراك الألم الناتج عن العنف يخضع للتجربة الشخصية لكل واحد، مما يؤكد وجود الكثير من المؤشرات التي تتدخل في تقدير درجته كالأذكار المرتبطة بأحداث العنف المعاش في الماضي، مستوى الوعي الذي وصلته المرأة في إدراكها لعلاقات القوة والسلطة، حوادث العنف التي عاشتها المرأة مع نفس الزوج، قدراتها على التضحية أو الثورة على وضعيتها، أو الظروف التي يقع فيها العنف. كل هذه المؤشرات تؤكد أنه لا يوجد أحد من غير الضحية يمكنه أن يحدد مدى شدة عنف الفعل الذي تعرضت له.

انطلاقاً مما سبق يتضح لنا مدى حجم الاختلاف الكبير الذي يوجد بين الأفراد في تصورهم وكذا إدراكهم للفعل العنيف. فقد لاحظنا كيف أن كل من الزوج المعتدي والزوجة الضحية ليس لديهما نفس التصور ولا نفس المعاني للتعبير عن العنف الذي يحدث بينهما. كما نلاحظ اختلافهما في إدراك أو التعبير عن مستوى شدة أو قسوة الفعل العنيف. فبينما تصور الزوج يكون أوسع يشمل مختلف أشكال العنف، نجد تصور الزوجة محدود جداً يقتصر على كل ما ينتج آلام وآثار جسدية، ويهمل الأشكال الأخرى للعنف. وكل هذه العوامل من شأنها أن تتسبب في عرقلة البحث الجاد للحد من هذه الظاهرة، لأنها لا تمكن الباحث من وضع مقياس موحد للسلوك العنيف. الأمر الذي من شأنه أن يكرس فكرة محدودية الدراسات حول الموضوع حسب الثقافات المرجعية، مستوى الوعي الثقافي والتعليمي، القدرات

الفردية على التحمل وغيرها من العوامل الذاتية الأخرى. هذه المتغيرات التي قد ثبت تأثيرها في الميدان كونها تعتبر المتسبب الرئيسي في غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة الدالة على مدى انتشار هذه الظاهرة، والتي تمكن الباحث من الاستناد إليها كمرجع موثوق فيه.

5. المعوقات المنهجية في دراسة العنف الزوجي:

تعتز الباحث في موضوع العنف الزوجي مجموعة من المعوقات المنهجية التي قد تحول دون توصل الباحث إلى نتائج علمية دقيقة، موضوعية ومحايدة. وسنحاول فيما يلي حصر هذه المعوقات فيما يلي:

- التباين في المنهجية المعتمدة خلال جمع البيانات وخاصة معايير اختيار الباحثين والمشاركين في الدراسات الخاصة بالموضوع. فمثلا تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى وجود تباين بين الدول فيما يخص نسب انتشار العنف الزوجي أو أشكاله، حيث أن بعض الدول لم تحصى بعض أشكال العنف الذي تتعرض إليه المرأة، بسبب الاختلافات المنهجية الموجودة بين هذه الدراسات. فمثلا: إحصائيات إنجلترا، فرنسا وإسبانيا تقم العنف السيكولوجي، على عكس دول أخرى مثل كندا، بينما نجد إنجلترا مثلا لم تقم العنف الجنسي. من جهته المجتمع المدروس له تأثيرا على هذه النسب. فمثلا دراسة كندا تخص إلا النساء المتزوجات دون غيرهن، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر حتما على مدى تقديرات انتشار الظاهرة، خاصة وأن مثل هذه المجتمعات تنتشر فيها ما يسمى الأسر بالمسكنة (أي أسر يغيب فيها عقد الزواج)، وبالتالي فهذه الإحصائيات لا يمكنها أن تعكس الواقع. (الشبيب، 2007، ص 22)

- هناك من الباحثين من يشير إلى صعوبة التعرف على العنف الزوجي وتحديد السلوك العنيف الذي يحدث في إطار العلاقات الحميمة بين الزوجين، لأنه يتقارب والشجار والخلافات اليومية. والحقيقة أنه لا يمكن مطابقة العنف الزوجي مع سوء التفاهم بين الزوجين، لأنه كما تقول رجاء مكي: "العنف الزوجي هو جهاز لعلاقة، وفيه أن أحد الزوجين يستعمل التخويف، التهديد، الضرب، المراقبة للوقت والمال وكل وسيلة ممكنة تساعده على مراقبة الآخر". (السكري، 2000، ص 198) الشيء الذي يختلف تماما والشجار أو المشاحنات اليومية. كما لا يمكن في أي حال من الأحوال المطابقة بين العنف الزوجي والصراع، لأنه كما تقول ماري فرانس هيريقويان (M.F. Hirigoyen): "ما يميز العنف الزوجي عن الصراع بين الزوجين ليس الكلام الجارح وإنما عدم التناظر في العلاقة التي تربطهما: فخلال الصراع بين الزوجين عادة ما يحافظ على هوية الآخر وشخصيته، الأمر الذي لا يحدث في العنف الزوجي عندما يتعلق الأمر بإخضاع الآخر والسيطرة عليه". (Hirigoyen, 2005, p. 50) وبذلك يصبح العنف سلوكا عدوانيا يمارسه المعتدي على الضحية ويتم بالهجر والظلم، ما يستوجب ضرورة الاهتمام به والبحث فيه بأكثر جدية بل وبأكثر صرامة وموضوعية.

- معظم الدراسات لا تتعرض للظروف التي يتم فيها هذا العنف أو أسبابه وخطورته، بسبب تأثير المرجعية الثقافية والتعليمية أو عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية. فعلى سبيل المثال نجد القيم التي

تلحق للفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية والتي تحدد المكانات الاجتماعية وأشكال التبريل المصاحبة لها داخل الأسرة وخارجها، تعطي القوي الحقوق والامتيازات التعسفية أكثر من الضعيف، فيصبح القوي سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً كبيراً يتمتع بكل الحقوق والامتيازات التي تضمن له أن يسمعه (الضعفاء داخل الأسرة)، وإلا تعرضوا للأذى الشديد. فمثل هذه العلاقات لا تؤخذ بعين الاعتبار في كثير من الدراسات والبحوث العلمية المهمة بهذا الموضوع، مما يؤثر حتماً على النتائج وحتى إمكانيات التنبؤ ووضع استراتيجيات التصدي لها.

- إشكالية غياب قاعدة إحصائية موضوعية محايدة وموحدة المعايير خاصة بالعنف الزوجي، تمكن الباحث من معرفة أو تصور مدى انتشار الظاهرة واستفحالها في المجتمع. فمعظم المعطيات المتوفرة عن الظاهرة في مجتمعاتنا مستقاة من إحصائيات الإجماع، مصدرها الوحيد هو مصالح الأمن الوطني وبالتالي تبرز فقط الإحصائيات الخاصة بعدد تدخلات هذه المؤسسة، في حين تكاد تغيب الدراسات والتحقيقات الوطنية الرسمية في هذا المجال. وعليه سجلت مصالح الأمن الوطني في الفترة الممتدة بين جانفي 2004م وفيفري 2006م 15.000 حالة من بينها 400 اعتداء جنسي و16 حالة وفاة نتيجة للجروح. وتبقى هذه الأرقام بعيدة عن الواقع حسب تصريحات رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان الذي يؤكد عدم مطابقتها للواقع. (Wired for women's rights in the Maghreb, n° 194) وبالتالي نلاحظ أن هذه الأرقام تبقى مبتورة أو ناقصة كونها لا تأخذ بعين الاعتبار الضحايا الذين يتوجهون إلى المستشفيات ولا يتم الإبلاغ عنهم، ناهيك عن الحالات التي يرفض فيها الضحايا البوح بسرهم وبالتالي لا يتقدموا بشكاوى إلى الجهات الأمنية.

أما في الحالات التي يعتمد فيها على معطيات المصالح الصحية والطبية من خلال إحصاء عدد تدخلاتها، فإنه عادة ما تتميز الأرقام المحصل عليها بعدم الدقة والمصادقية، بسبب غياب التنسيق بين مختلف مصالح هذه المؤسسة: فقد تتعدد التدخلات للحالة الواحدة وبالتالي تسجل عدة مرات. (عبد العظيم، 2008، ص 28) كما قد تضيف بعض حالات العنف الزوجي إلى انتحار الضحية، إلا أن عدد هؤلاء الضحايا لا يزال غير محقق ضمن الإحصائيات الخاصة بالعنف الزوجي وهذا يعتبر نقص علمي.

- صعوبة المقارنة بين الإحصائيات المحصل عليها بسبب الاختلاف في تحديد المفاهيم المرتبطة بالظاهرة كالتعنيف، والإساءة، والأذى والضرب وغيرها من قبل القائمين على هذه البحوث. فالنظر لموضوع تعنيف الزوجات لأزواجهن في المجتمع الجزائري مثلاً، عادة ما يثير الدهشة وحتى السخرية لدى العامة وحتى مهنو الصحة والخدمات الاجتماعية والأمن. فالموضوع يصنف ضمن الطابوهات وهو قليل الدراسة، كما أن وسائل الإعلام تتعامل معه من باب الحوادث الاستثنائية، كون الظاهرة تتنافى تماماً مع التصورات والتمثيلات الاجتماعية عن المرأة الضعيفة التي تحتاج إلى حماية الرجل. من جهة أخرى يظهر تأثير الاختلاف بين المجتمعات (فيما يخص حدود العنف)، ضمن التقاليد والأعراف المتعامل بها: فمثلاً يوجد ثقافات تتيح للرجل حق مراقبة سلوكات زوجته وتوجيهها، وتتيح له

حق معاقبتها في حالة انحرافها عن التوجه العام الذي يحدده هو. وفي مجتمعات أخرى النساء غير قادرات على رفض العلاقة الجنسية مع أزواجهن لأنها تعتبر "واجبا" وأي تملص أو رفض للزوجة يؤدي إلى مشروعية معاقبتها. وعلى العموم فإن الاختلافات والتمايز الموجود بين كل من مكانة الرجل ومكانة المرأة (اجتماعيا)، قد كان له الإسهام الكبير في بقاء وانتشار مثل هذه الظاهرة، خاصة وأن التنشئة الاجتماعية للمرأة على الخصوص تدفع بها إلى قبول مثل هذه الوضعية (ظاهرة العنف الزوجي)، مما يزيد من احتمالات معايشتها لها دون أي رفض أو محاولة للتغيير. (Monnier, 1998, p. 47)

كما تم الإشارة إليه يمكن اعتبار الأرقام التي تقدمها الإحصائيات الرسمية بأنها ضعيفة لا تعكس حقيقة الواقع، خاصة إذا علمنا أن كل من الزوجات وخاصة الأزواج يجدون صعوبة كبيرة في إظهار أنفسهم كضحايا. إضافة إلى كون هذه الإحصائيات عادة ما ترتبط بالعنف الجسدي دون غيره من أشكال العنف، رغم أنه أقل تكراراً وليس الشكل الوحيد للأذى الذي يرتبط بالعنف الزوجي. فكما هو معلوم فإن النساء تلجأن أكثر إلى العنف السيكولوجي ضد أزواجهن، حيث تؤكد الملاحظات أن المرأة تفضل اللجوء إلى أساليب الاحتيال والكيد والاحتقار، وكلها تصنف ضمن العنف السيكولوجي. وبالطبع في غياب وسائل لقياس مثل هذا العنف، تبقى الإحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة مبتورة بشكل كبير.

خاتمة:

لاحظنا من خلال هذه الورقة كيف أن العنف الزوجي يعد ظاهرة اجتماعية قديمة، مستمرة ومنتشرة بشكل لا يكاد يخلو منها مجتمع مهما بلغت درجة تحضره أو تقدمه، مما يستوجب على الكل تحمل مسؤوليته والعمل على معالجته والتخفيف من حدة انتشاره، تقاديا لتداعياته السلبية على الأسرة والمجتمع عامة. وتجدر الإشارة هنا إلى كون المساعي في التقليل من حدة انتشار هذه الظاهرة لا تكون من العدم، ذلك أن وضع أي استراتيجية من هذا القبيل تستدعي توفر المعلومات الدقيقة والموثوق بها حول الموضوع. فرغم انطلاق البحث وزيادة الاهتمام بالعنف الزوجي منذ عدة عقود، إلا أن البحث في هذا الموضوع لا يزال يلاقي العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون التقدم السريع في هذا المجال. وكما لاحظنا فإن هذه العراقيل مختلفة المنشأ، منها ما ارتبط بذاتية الباحث، ومنها ما ارتبط بالمبشرين من الضحايا والمعتدين كاختلافهم في إدراك العنف ومؤثراته وبالتالي تحديد مفهومه وأبعاده. فهذه الخطوة التي تمثل الأساس والقاعدة المتينة لأي بحث علمي، مع الأسف لم تتحقق بعد والدليل على ذلك اتساع دائرة هذا النوع من العنف، مما يجعلنا نتصور تأثير ذلك على مدى تقدم البحث في الموضوع بتطوير منهجية موحدة تمكن من الكشف الموضوعي له. وتبقى أهم التحديات التي تواجه الباحث في مجال العنف عامة والعنف الزوجي على وجه الخصوص، عامل التكتّم الذي يميز الظاهرة من حيث كونها ترتبط بالمواقف الداخلية للأسرة، مما يضيف عليها طابع السرية تحت أعار مختلفة منها ما يشير إلى قدسية الأسرة وما يحدث فيها، ومنها ما يركز على الأعراف الاجتماعية التي تمنع الكشف عن خصوصيات الأسرة، وغيرها من الأعار التي تقع عليها مسؤولية محدودة المعطيات العلمية والميدانية

في هذا المجال. وبالطبع فإن مثل هذه العقبات من شأنها أن تؤثر بقوة على إمكانية وضع استراتيجية موحدة للتصدي للعنف بمختلف أشكاله وأنواعه ومظاهره.

إن الحل في نظرنا يكمن في العمل على توحيد الرؤى العلمية في محاولة لتجنب أو القضاء على هذه المعوقات أو التخفيف من حدة تأثيرها، بالاتفاق أولاً على تحديد معنى واضح لمفهوم العنف الزوجي بكل مؤشرات ومتغيراته، حتى لا يبقى عرضة للتأثيرات والميول الثقافية أو حتى الفردية. هذه العملية التي ستمكننا من الحصول على معطيات ميدانية متقاربة وموحدة قابلة للاستغلال العلمي. كما تبرز أهمية التوعية الاجتماعية في هذا المجال، حيث لاحظنا كيف أن غياب الوعي الاجتماعي حول هذه الظاهرة، قد كان له مفعول سلبي في تمكين الباحثين من علماء الاجتماع وعلم النفس وحتى رجال الأمن من التشخيص الحقيقي لهذه الظاهرة والوقوف على أسباب وعوامل انتشارها ومن ثم إمكانية معالجتها.

قائمة المراجع:

أولاً - المراجع باللغة العربية:

- السكري أحمد شفيق (2000)، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، القاهرة: دار المعرفة الجامعية؛

- الشبيب كاظم (2007)، العنف الأسري قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، بيروت: المركز الثقافي العربي؛

- أنجريس موريس (2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، الجزائر: دار القصة للنشر؛

- برنارد جون (2000)، دراسات عائلية: مدخل تمهيدي، (ترجمة أحمد رحو)، دمشق: منشورات علاء الدين؛

- حلمي إجلال إسماعيل (1999)، العنف الأسري، القاهرة: دراباء للطباعة والنشر والتوزيع؛

- طه عبد العظيم حسين (2008)، إساءة معاملة الأطفال: النظرية والعلاج، الأردن: دار الفكر؛

- عبد الغني سميحة نصر (1996)، العنف والمشقة: الاستهداف للعنف والتعرض لأحداث الحياة المشقة، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية؛

- عبد المختار محمد خضر (1999)، الاغتراب والتطرف نحو العنف: دراسة نفسية اجتماعية، القاهرة: دار غريب؛

- عبد الوهاب ليلي (1994)، العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة، دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر؛

- مكي رجاء والعجم سامي (2008)، إشكالية العنف: العنف المشروع والعنف المدان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع؛

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية:

- Chesnais J.C. (1981), Histoire de la violence, Paris: Robert Laffont;
- Déclaration sur l'élimination de la violence contre les femmes (2006), résolution 48/104, Assemblée générale de l'ONU;
- Hirigoyen M. F. (2005), Femmes sous emprise: Les ressorts de la violence dans le couple, Paris: OH édition
- I.N.S.P. (2005), " Violences à l'Encontre des Femmes: Enquête nationale", Alger;
- Jaspard M. (2005), Les violences contre les femmes, Paris: Ed. La découverte;
- Maneira M., L'homme Battu: Le male...traité, in: "Exercice académique", Université de Genève, 2006;
- Monnier V., Du côté des victimes, in : "Sociologie santé: Violences en couples", La maison des sciences de l'homme d'aquitaine, n°18, déc. 1998;
- O.M.S. (2002), Rapport mondial sur la violence et la santé, Organisation mondiale de la santé, Genève ;
- Walzer Lang D. (2005), Les Hommes violents, Paris: Petite Bibliothèque Payot;

ثالثاً - المواقع الالكترونية:

- Agence de la santé publique du Canada. (s.d.), www.santepublique.gc.ca;
<http://www.phac-as.gc.ca/ncfc-cnivf/publications/mlintima-fra.php>: (Consulté le : 28/02/ 2016).
- Wired for women's rights in the Maghreb, n° 194, (s.d.), in:
<http://www.genrenaction.net/spip.php?article5440> Consulté le: 26/02/2017.